نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر

TOWARDS A NATIONAL STRATEGY FOR SUSTAINABLE AGRICULTURAL DEVELOPMENT AND FOOD SECURITY IN ALGERIA

د. حميدة رابح	د. ساري نصرالدين
أستاذ محاضر ب	أستاذ محاضر ب
جامعة سطيف 1، الجزائر	جامعة سطيف 1، الجزائر
rabeh12t@hotmail.com	nassersari@outlook.com

تاريخ الإرسال: 2018/02/15	تاريخ القبول:2018/06/17

ملخص: تهدف هاته المداخلة أساسا إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وكذلك تهدف إلى وضع رؤية شاملة متكاملة حول الآليات والإجراءات اللازم اتباعها لتفعيل استراتيجية تنمية زراعية مستدامة في الجزائر تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالتركيز على أربع محاور أساسية تتضمنها هذه الاستراتيجية، من خلال تفعيل سبل التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الفلاحية، وتعديل البنية القانونية والتشريعية وتهيئتها للمساعدة في تطوير هذا القطاع الهام، وكذلك تطوير البنية الهيكيلة للمنتجات التكميلية للقطاع الزراعي، ثم التركيز على تنمية الموارد البشرية العاملة في مختلف الفروع الزراعية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنمية الزراعية، استراتيجية، الأمن الغذائي المستدام.

Abstract: This intervention is aimed mainly to highlight the importance of the agricultural sector in achieving sustainable food security , as well as aiming to develop a comprehensive vision of integrated on the mechanisms and procedures to be followed to activate the strategy of sustainable agricultural development in Algeria contribute to achieving sustainable food security by focusing on four basic themes contained in this strategy , through the activation of ways of financing and the accompanying Neighborhood projects peasant , and modify the structure of legal , legislative and configured to assist in the development of this important sector , as well as infrastructure development products complementary to the agricultural sector , and then focus on the development of human resources in the various branches of agricultural .

Key Words : Agricultural Sector, Agricultural Development, Strategy, Sustainable Food Security.

تمهيد:

منذ الاستقلال والاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية كلية لقطاع المحروقات، سواءا من حيث الموارد المالية أو من حيث البنية التنموية أو حتى من حيث تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، فمعظم مداخيل الجزائر من العملة الصعبة متأتية من وراء تصدير البترول والغاز (97,5% من صادرات الجزائر)[1]، وبتحليل تركيبة الناتج الداخلي الخام للجزائر الذي قارب 198 مليار دولار سنة 2017،[2] نجد هيمنة قطاع المحروقات عليه بنسبة 40%، أما القطاعات الاستراتيجية الأخرى فمساهمتها هامشية جدا، فالقطاع الصناعي يساهم بأقل من 5% في الناتج الداخلي الخام، أما القطاع الزراعي فلا تتعدى مساهمته 12% في الناتج الداخلي الخام،[3] ما يعكس الخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية الكلية في الجزائر، فقطاع استراتيجي كالقطاع الزراعي لم توليه الحكومات المتعاقبة الأهمية اللازمة له، وحتى ان تم الاهتمام به كان ذلك دون رؤية واضحة ودون استراتيجية واضحة المعالم تحقق للجزائر تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي على المدى الطويل، فالقطاع الزراعي هو القطاع الاستراتيجي الذي على أساسه يتحدد مدى تبعية دولة لدولة أخرى، فالدول التي تحقق مستويات مرتفعة من التنمية الزراعية وتحقق أمن غذائي خاصة في الزراعات الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز ... الخ، تكون مؤشرات تبعيتها الاقتصادية متدنية مقارنة بالدول التي لا تحقق أمن غذائي في هاته الزراعات الاستراتجية المحورية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تبعية غذائية للخارج، بسبب قصور السياسات المتبعة في المجال الفلاحي والزراعي منذ السبعينات من القرن الماضي، فبعد فشل الثورة الزارعية سنوات السبعينات، وما ترتب عنها من انهيار جزئي للقطاع الفلاحي بسبب تراكم العديد من المتغيرات سواءا على المستوى الكلي المتعلقة بالسياسات الحكومية آنذاك، أو على المستوى الجزئي بسبب العقلية الاتكالية للفلاح الجزائري في بعض الأحيان، ما سبب مشكل متعدد الأبعاد في الجزائر، اما في سنوات الثمانينات ومع بداية الجيل الأول من الإصلاحات من إعادة هيكلة عضوية ومالية للمؤسسات الاقتصادية سواءا كانت صناعية ام خدماتية، وكذلك غعادة النظر في السسياسات الزراعية التي كانت متبعة من قبل سطرت الجزائر حزمة أخرى من السياسات في المجال الزراعي، لكن أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 كشفت الغطاء عن الاقتصاد الجزائري الذي انهار مباشرة عقب هذه الازمة بسبب بقائه مرتبطا كليا بالتغيرات الدورية في السوق الداقوية الدولية، هذا الانهيار الذي أثر بشكل مباشر على القطاع الفلاحي الذي انهار هو الاخر وأصبحت الجزائر في سنوات التسعينات تعاني من عجز حاد متعدد الأبعاد، سواء على مستوى الخزينة العمومية أو على مستوى ميزان المدفوعات، ناهيك عن العجز الحاد في موارد القطاع الزراعي، الامر الذي انعكس بشكل حاد على المواطن البسيط الذي أصبح يجد صعوبة في إيجاد رغيف خبز يسد به رمق جوعه، هذا كله بسبب قصور النظرة الاستراتيجية لقطاع حساس كالقطاع الزراعي منذ سنوات السبعينات، فأزمة المديونية التي مرت بها

الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي، اكدت التبعية الاقنصادية الكلية للاقتصاد الجزائر، سواءا كان ذلك في المجال الصناعي، أو في المجال الزراعي، وهو الأمر الذي لم يعد مقبولا بعدما استفادت الجزائر ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2001، فحققت مستويات دخل مرتفعة نتيجة لهذا الارتفاع في أسعار المحروقات في السوق الطاقوية الدولية، فحاولت الجزائر في إطار البرامج الاقتصادية المتعددة، بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم برنامج دعم النمو 2005-2009، ثم برنامج دعم النمو الثاني 2010-2014، حاولت تحقيق إنعاش متكامل لمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الاستراتيجية منها كالقطاع الزراعي، وبعد انفاق ما يقارب 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الاخيرة،[4] نعود إلى الواقع فنجد أن الاقتصاد الجزائري لم يرواح مكانه منذ السبعينايات، هذا ان لم نقل ان مستوى فعاليته تراجعت بشكل كبير، فقطاع استراتيجي متعلق بحياة الأمة وبمصيرها وبمستقبلها وبأمنها الغذائي وحتى السياسي، كالقطاع الزراعي لاتزال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تتعدى 12% في أحسن الأحوال حسب الاحصائيات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي أبان قصورا كبيرا في الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، لهذا فإشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يمكن النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر من خلال إستراتيجية شاملة متكاملة تحقق الأمن الغذائي القومي المستدام للجزائر في آفاق سنة 2025؟

1. فرضيات البحث

للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- تطوير القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي المستدام، يقوم أساسا على تسطير إستراتيجية شاملة متكاملة ترتكز أساسا على أربع محاور رئيسية بداية بتوفير الموارد المالية، تحسين البيئة التشريعية، تحقيق تنمية بشرية، توفير المنتجات التكميلية.

2. أهداف البحث

نهدف من خلال هاته المداخلة تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وكذلك نهدف إلى وضع رؤية شاملة متكاملة حول الآليات والإجراءات اللازم اتباعها لتفعيل استراتيجية تنمية زراعية مستدامة في الجزائر تساهم تحقيق الامن الغذائي المستدام آفاق .2025

3. منهجية البحث

إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على المفاهيم ومحاولة تحليلها.

4. مخطط البحث

للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولا: الإمكانيات الزراعية في الجزائر؛

ثانيا: السياسات المتبعة من طرف الجزائر لتطوير القطاع الزراعي؛

ثالثا: أسباب فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؛

رابعا: الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر آفاق سنة 2025.

أولا. الإمكانيات الزراعية في الجزائر

تملك الجزائر إمكانات زراعية معتبرة فمن حيث المساحة تمتلك الجزائر حوالي 3 مليون متر مربع و بالتالي احتوائها لثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة، مما يسمح لها بتنفيذ برامج للتنمية الزراعية بشكل فعال.

جدول رقم (01): الأراضي الزراعية في الجزائر

البلد	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هـ	النسبة إلى المجموع	الأراضي المزروعة مليون هـ	الأراضي غير المزروعة مليون هـ	الأراضي المروية كنسبة من المجموع	الأراضي الرعوية % من المجموع
الجزائر	238.2	10,742	% 03	8,1	2,6	% 07	% 02

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، ص 51.

كما تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من الأقاليم الجغرافية تسودها مجموعة من الأقاليم المناخية، تتوزع كمايلي:[5]

- **مناخ البحر المتوسط:** ويغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، ومن تنس إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر. ويتراوح معدل الأمطار ما بين 700-2000 ملم في السنة.
- **مناخ الإستبس:** ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي،ويتراوح معدل تساقط الأمطار فيه ما بين 300-500 ملم في السنة.
- **المناخ الصحراوي:** ويغطي أوسع أنحاء الجزائر،ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال البلاد وجنوبها،أمطاره قليلة.

أما من ناحية الموارد المائية، فلاتوجد إحصائيات دقيقة حول حجم الموارد السطحية منها في الجزائر، خاصة وأن حجمها يتوقف على مقدار تساقط الأمطار على مختلف المناطق. ويقدر بعض الخبراء حجمها بأكثر من 13.67 مليارم^3، تتوزع كما يلي:[6]

جدول رقم (02): الموارد المائية السطحية في الجزائر(إحصائيات سنة 2016)

الأحواض	الحجم (مليارم^3)	المساحة (ألف كلم^2)	نسبة التساقط (ملم)
الساحلية	11	130	1500-400

الهضاب العليا	0.7	100	400-300
الصحراوية	0.6	100	400-100

المصدر : وزارة الموارد المائية الجزائرية، http://www.mre.gov.dz

ويقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتمتاز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليارم^3،وتنقسم إلى:أودية شمالية؛ أودية داخلية؛ أودية صحراوية.[7]

أما بالنسبة للموارد المائية الجوفية، فهي تتوزع ما بين موارد متجددة وغير متجددة، وتعتبر الصحراء المنطقة الأكثر التي تحتوي على احتياطات هائلة من المياه الجوفية غير المتجددة وغير المستغلة.[8]

وتقدر الموارد المائية الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها بأكثرمن6 ملايير م^{3}في السنة موزعة كالتالي:[9]

- ✓ 1,8مليار م^3 في شمال البلاد؛
- ✓ ما بين2,15مليارم^3 وحتى4,9 مليارم^3 في جنوب البلاد.

وتعتبر المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية غير متجددة في الغالب، وهي تتواجد في حوضين أوفي طبقات مائية تمتد ما بين الحدود الجزائرية، التونسية والليبية وتشمل:[10]

- ✓ L'aquifère du complexe terminal: والذي تبلغ مساحته350.000 كلم^{2}وعمقه يتراوح ما بين 100و500 م؛
- ✓ L'aquifère du continental intercalaire: والذي تبلغ مساحته 600.000 كلم^2،وتصل كثافته إلى 1000م في الشمال الشرقي للصحراء.

ثانيا: السياسات والبرامج المتبعة من طرف الجزائر لتطوير القطاع الزراعي

قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ولكننا سوف نقوم باستعراض وايجاز اهم السياسات والبرامج التي قامت الجزائر بتسطيرها منذ سنة 2000 حتى نقف على عمق الهوة بين ما هو مسطر والواقع وما كان مأمول من وراء هاته السياسات، لنستعرض فيما بعد أسباب فشلها، قبل ان نتطرق للاستراتيجية البديلة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر. وسوف نوجز أهم هاته السياسات والبرامج فيما يلي:

1.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - سنة 2000

كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وانتاجية القطاع الزراعي، حيث قامت الجزائر بتسطير عدة ميكانيزمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. حيث أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 المؤرخ في جويلية 2000 المحدد لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات.[11]

2.2. السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة – سنة 2004

تتكون السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أربع محاور أساسية هي:[12]

- إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛
- الدعم من اجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة؛
- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛
- التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

وقد اعتمدت هذه السياسة على أدوات لتنفيذها، والتي جعلت من العملية أداة للتدخل، وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية تلعب دور توحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل فيما يلي:[13]

- تسيير المشاريع المحلية؛
- آليات التشاور واتخاذ القرار؛
- كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية؛
- أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية؛
- نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار؛
- التنظيمات التشريعية؛

3.2. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):

شرعت الجزائر في تنفيذ استراتيجية التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وأساس هذه الاستراتيجية يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.[14]

ويمكن القول أن استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وأعرب عن هذا الخيار الاستراتيجي في توجيهات 14 سبتمبر 2009، والذي أكد عليه رسميا من جديد في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي والريفي في 28 فيفري 2009 في بسكرة،الهدف هو الحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال إشراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم:[15]

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح،...) لتغطية 75بالمائة من الاحتياجات؛
- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والميكنة)؛
- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية؛
- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار سنة 2014؛
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي؛
- التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:[16]

- التجديد الفلاحي من خلال (اطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي)؛

- التجديد الريفي من خلال (عم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط انتاج الأكثر صعوبة بلانسبة للفلاحين) و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية؛
- تسيير و حماية ارث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي؛
- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية و هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2020 حيث حددت أهدافه في:[17]

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات (2010-2017)؛

- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه؛
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الاقليمية و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛
- التسيير المستدام للالات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

4.2. البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان اصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيون عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDR.

بالاضافة إلى ذلك، إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافؤ الفرص و كذلك مكافحة الفقر و التهميش. فهي تثمين لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين.[18]

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة و متعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، و هي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

و تحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، و عامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر اقتصادية و اجتماعية.[19]

إن اسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و 2005،[20] وكذلك خلال الفترة 2010-2016، من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 و كذا انشاء 169000 منصب عمل.

ثالثا: أسباب فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

بالرغم من تسطير الجزائر للعديد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج، لتطوير القطاع الزراعي منذ السبعينيات من القرن الماضي على غاية الآن إلا أن هاته اللاستراتيجيات باءت كلها بالفشل الذريع، والدليل على ذلك هو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز في احسن أحواله 12%،[21] وكذلك تبعية الجزائر كليا للخارج من الناحية الغذائية، فمعظم منتجاتنا الغذائية، مستوردة من الخارج، فثلا فاتورة استيراد القمح سنويا تبلغ حوالي 2 مليار دولار، استيراد الحليب ومشتقاتها حوالي 980 مليون دولار سنويا، ناهيك عن المنتجات الغذائية التكميلية الأخرى.

ويرجع سبب فشل كل تلك السياسات والاستراتيجيات على العديد من الأسباب نذكر منها:

- عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية المختلفة؛
- كثرة المخصصات المالية في بعض الأحيان دون جدوى من مردوديتها الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط؛
- عدم الجدية في وضع السياسات الزراعية؛
- غياب مبدأ الاستمرارية والتواصل، فكل حكومة او بالأحرى كل وزارة تاتي تنسف عمل الوزارة الأخرى، وبالتالي تزيد الأعباء والتكاليف دون جدوى؛
- البيروقراطية المنتشرة في كل الدوائر؛
- إشكالية التمويل الفلاحي الذي يعاني منه الكثير من الفلاحين؛
- إشكالية العقار الفلاحي؛
- الإشكالية التشريعية والقانونية المتعلقة بالقطاع الفلاحي التي تعرقل في الكثير من الأحيان صغار الفلاحين وتقف كحاجز امامهم في سبيل حصولهم على تمويل خارجي لمشاريعهم الذاتية؛
- غياب الثقافة الزراعية لدى العاملين بالقطاع الفلاحي.

رابعا: الاستراتيجية البلديلة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

إن تسطير استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر وبالتالي الامن الغذائي المستدام في آفاق سنة 2020، يعد امرا ضروريا وهاما بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل الحركية العالمية للاقتصاد الدولي المتغير باستمرار، والذي لامكان فيه للاقتصاديات الضعيفة، وبالتالي بعد معرفة ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات وموارد زراعية، وبعد معرفة مختلف السياسات الزراعية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ 1971 الى غاية سنة 2017، و بعد الوقوف على أهم أسباب فشل كل تلك السياسات في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر وبقائها تابعة غذائيا للدول الكبرى المصدرة للقمح ومختلف المنتجات الغذائية

الأخرى، كان لابد من طرح استراتيجية بديلة تعتبر كخارطة طريق في مراحلها الأولى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر آفاق سنة 2025، وترتكز هذه الاستراتيجية حسب تصورنا على أربع محاور أساسية هي:

- ❖ التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية؛
- ❖ تطوير الاطار التشريعي والقانوني فيما يخص القطاع الزراعي؛
- ❖ تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات؛
- ❖ تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي.

1.4. التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما معنى التمويل الجواري للمشاريع الزراعية؟ معناها هو الاعتماد على سياسة تكاملية سواءا من طرف البنوك أو من طرف الحكومة لتمويل المشاريع الزراعية بطرق مباشرة بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية، وعن الإجراءات المعرقلة الأخرى، فالتمويل الجواري أثبت نجاحة في تطوير القطاع الفلاحي في العديد من الدول كالولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان، فرنسا ... الخ من الدول الأخرى، وتقوم هذه الطريقة بالاعتماد على تحديد الاحتياجات التمويلية مباشرة من طرف المستثمر في القطاع الفلاحي سواءا كان من كبار المستثمرين او من صغار الفلاحين في المناطق الجبلية، بعد تحديد هاته الاحتياجات بناءا على الواقع الزراعي للمشروع، يقوم البنك بتمويل المشروع سواءا عن طريق قروض ميسرة ان كانت البنوك إسلامية، او عن طريق قروض متفاوتة في نسب الفوائد بناءا على حجم المشروع وقدرة المستثمر المالية التكميلية الأخرى، وبناءا أيضا على المردود المتوقع من وراء المشروع الزراعي، فإن كان المشروع الفلاحي عالي المردودية في إنتاجية الهكتار ان كان المشروع زراعي او عالي مردودية الانتاجيو ان كان المشروع ذو طابع رعوي حيواني كتربية الأبقار والدواجن والاغنام وغيرها، ان كان هذا المشروع عالي المردودية يكون القرض المقدم عالي الفوائد، اما ان كان المشروع منخفض المردودية يكون القرض ميسر حتى يتسنى لاصحاب هذا المشروع استكماله بطرق سلسة وعدم التأثير عليهم بعدم القدرة على التسديد في المستقبل، الامر الذي قد يؤدي الى فشل المشروع بشكل مباشر وكلي وهو ما يعتبر خسارة فادحة للقطاع الزراعي مهما كان حجم هذا المشروع.

هاته الطريقة التي أثبتت نجاعتها، هي ما تحتاجه الجزائر في طريق تنويعها لتطرق تمويل المشاريع الزراعية، فدون أساليب مبتكرة في التمويل لن يتطور القطاع الزراعي، فكما هو الحال في كل القطاعات الاقتصادية الأخرى سواءا الصناعية أو الخدماتية يعتبر عنصر التمويل هو شريان الحياة، فإن كان هذا الشريان يعمل بطريقة صحيحة وفعالة ومستدامة، ساهم ذلك في بقاء واستمرر المشروع أما إن كان العكس فالمشروع مصيره الفشل، وكما هو معروف في الجزائر فحوالي 90% من المشاريع الفلاحية هي مشاريع مصغرة

وصغيرة ومتوسطة وحتى عائلية في بعض الحيان، وبالتالي فهي تحتاج لطرق تمويل مبتكرة وجوارية حتى تستمر وتتطور هاته المشاريع، او ان العكس هو الذي سيحدث، ولك ان تتخيل إن فشلت 90% من المشاريع الزراعية معناها لا حديث ولا كلام عن الأمن الغذائي المستدام سواءا على المدى القصير أو المتوسط او حتى المدى البعيد، فالامن الغذائي في مفهومه الحديث يبدأ أساسا من المشاريع العائلية الصغيرة ثم المشاريع المتوسطة، وبعد ذلك المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي ستصبح مورد للتصدير فيما بعد، وبالتالي يجب البدء بالتركيز أساسا على المشاريع الصغيرة والمصغرة، الامر الذي يستدعي تطبيق استراتيجية تمويل جوارية فعالة تحاكي حجم هاته المشاريع وقدرتها على الإنتاج وتحاكي مردوديتها في الهكتار الواحد، وأيضا تحاكي مدى قدرة هاته المشاريع على الاستمرار والتطور، فدون تمويل جواري فعال مصير هاته المشاريع هو الفشل، وبالحديث عن المحاكاة الجوارية في مجال استدامة هاته المشاريع الزراعية سواءا الصغيرة او المتوسة او المصغرة يجب الالتزام أولا بمرافقة هاته المشاريع بعد القيام بتمويلها، لان المرافقة تعد هي الخطوة الثانية في سياسة التمويل الجواري، فالمرافقة تساعد المستثمر على تطوير قدرات الإنجاز والإنتاج على المدى القصير، وتطوير المشروع وتوسيعه على المدى المتوسط، ثم تحقيق نوع من الاستقرار وتطوير مشاريع زراعية وفلاحية أخرى سواءا تكميلية او اندماجية مع المشروع السابق وبالتالي تصبح احتمالية فشل هاته المشاريع ضعيفة حتى دون مرافقة جوارية مستمرة بعد ذلك.

إذا فالتمويل الجواري للمشاريع الزراعية، يجب أن يتم استكماله بسياسة مرافقة جوارية متلازمة أفقيا وعموديا مع نوعية التمويل، ومع طبيعة المشروع الفلاحي او الزراعي، بحيث تصبح في الأخير هاته المشاريع متماسكة من حيث الهيكل المالي وهو الأساس، وكذلك من حيث البنية الإنتاجية، والقدرة الانجازية التوسعية على المدى المتوسط والطويل، هذا ما سيساهم في الحد من ظاهرة فشل وموت المشاريع الزراعية الصغيرة، ولك ان تتصور إن كان معظم القطاع الزراعي يتكون من مثل هاته المشاريع الصغيرة والمصغرة، فإن فشلت سواءا من ناحية الإنتاج او من ناحية ضعف المردودية او من ناحية المشروع ككل، سوف ينهار القطاع الزراعي والفلاحي سواءا من ناحية الإنتاجية أو من ناحية المردودية الهكتارية، وبالتالي العجز عن تحقيق امن غذائي ولو جزئي على المدى المتوسط والقصير.

إذا فالعنصر الأول في هاته الاستراتيجية المتكاملة هو الاعتماد على أسلوب التمويل الجواري واستكماله بمرافقة جوارية مستمرة للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمصغرة، وكذلك المتوسطة. لكن هناك من يتساءل عن مدى نجاعة هاته الطريقة، وعن مدى مواءمة الأطر التشريعية والقانونية لها خاصة في ظل عدم توفر العقار الفلاحي سواءا من الناحية الطبيعية أو من ناحية الملكية، فالفلاح الذي لا يملك ارضه لا يستطيع خدمتها من

الناحية الإنتاجية، ولا يتسطيع البنك تمويله من الناحية الفنية التقنية، لأن الإشكالية القانونية هنا تحد من ذلك، وهذا ما سنتطرق اليه في المحور الثاني من هاته الاستراتيجية المتكامة الشاملة.

2.4. تطوير الاطار التشريعي والقانوني فيما يخص القطاع الزراعي

إن الإطار التشريعي والقانوني هو أساس تطوير البنية الاقتصادية لأي دولة في العالم، ففي ظل هذا الاطار يكون الاستثمار فعالا ام لا، وفيما يخص القطاع الزراعي في الجزائر فالاطار التشريعي والقانوني المتعلق به ضعيف إلى درجة انه أصبح هو المعرقل الأساسي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة على المديين المتوسط والقصير، فمنذ السبعينيات من القرن الماضي والجزائر تعاني من قصور تشريعي سواءا إرادي ام غير ارادي فيما يخص القطاع الزراعي، فبعد تشريع القوانين المتعلقة بالثورة الزراعية سنة 1971 وبداية العمل بها واجهت الفلاحين على المستوى الجزئي والدولة على المستوى الكلي مشاكل كبيرة فيما يتعلق بآليات التطبيق وسبل التحقيق، فسياسة الأرض لمن يخدمها لم تؤتي أكلها، لأن القانون الطبيعي للبشرية يتعارض مع مبدأ الملكية العامة سواءا بهذا المفهوم او بمفهوم الملكية العامة التشاركية، فالملكية العامة تتعارض مع الابداع والإنتاج، أما مبدا الملكية الفردية او الشخصية فهو أساس تطوير القطاع الزراعي، فلا يمكن لفلاح ان يخدم أرضا ليست ملكه، كما لا يمكن لفلاح أن يشتغل اجيرا ويكون إنتاجية الأرض التي يشتغل فيها كأجير عند الدولة مرتفعة، لأن إنتاجية هذا الفلاح بالضرورة ستكون منخفضة، نتيجة لعدم تملكه هو شخصيا لهذه الأرض.

وبعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الثمانينات من القرن الماضي والتي لم تكن بمستوى الطموح العام للنهوض بالقطاع الزراعي وما ترافق مع هذه الإصلاحات من إعادة هيكلة عضوية ومالية للمؤسسات الاقتصادية، بما فيها المستثمرات الفلاحية الكبرى، فإن تلك السياسات المطبقة في تلك الفترة كانت تعاني من عجز تشريعي حاد لان المشرع لم يعطي التصور القانوني اللازم لتملك الأرض من طرف الفلاح الذي لن يخدم أرضا بكفاءة عالية إن كانت ليست ملكه، هذا الضعف التشريعي هو الحاصل اليوم بعد خمسين سنة من الاستقلال، حيث لايزال ما نسبته 70% من الفلاحين الذين يمتلكون (في الواقع) أراضي فلاحية غير ممتلكين ورقيا لعقود تثبت ملكيتهم الفعلية لهاته الأراضي، الامر الذي انعكس على القدرات التمويلية إن سلمنا بأن نسبة كبير تفوق الخمسين بالمئة منهم لا يمتلكون موارد مالية ذاتية للتمويل، إذا فالبديل الأقرب والأسرع هو تمويل تلك المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك، التي لا تقبل عادة تمويل هذا النوع من المشاريع الفلاحية دون حيازة أصحابها على أوراق ثبوتية تثبت ملكيتهم الدائمة لتلك الأرض المراد الاستثمار فيها، وكذلك فيما يخص استراتيجية التمويل الجواري للمشاريع الفلاحية التي قلناها في العنصر السابق سوف

تصطدم مع عائق ملكية العقار من طرف صغار الفلاحين الذين يمثلون نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية سواءا في المناطق الشمالية أو الداخلية أو حتى المناطق الصحراوية من الوطن.

وحتى بالرغم من تسطير الجزائر وإصدارها لمجموعة من المراسيم التشريعية والقوانين التعديلية فيما يخص تحسين البنية الهيكلية الجزئية والكلية لمختلف البنى الزراعية في مختلف المناطق على مستوى الوطن، كالقوانين المتعلقة بحق الامتياز الفلاحي التي وجهت أساسا للفلاحين والمزارعين الذين يعانون من مشكلة ملكية العقار الفلاحي منذ سنوات عديدة، هذا القانون الذي ينص على منح حق امتياز لاستغلال أراضي العرش الفلاحية التي ورثها أؤلئك الفلاحون عن أجدادهم، لمدة 100 سنة، من أجل إزالة العراقيل التمويلية التي يواجهها الفلاحون عند طلب حصولهم على قروض لتمويل مختلف مشاريعهم الفلاحية المبرمجة، لكن هذا التشريع اصطدم مع واقع المجتمع الجزائري، فهذا القانون ينص على موافقة جميع الورثاء على منح حق الامتياز باسم وريث واحد، هذا ما صعب من عملية الاستفادة منه على ارض الواقع، فمنذ اطلاق هذا القانون لم يمنح حق الامتياز إلا لأقل من 10% من الفلاحين على المستوى الوطني الذين استطاعو تجاوز تلك العراقيل سواءا الإدارية بكثرة الوثائق، او سواءا بتعارض القانون ذاته مع البنية المجتمعية للمجتمع الجزائري، أما النسبة الباقية فاصطدمت بعراقيل عديدة أهمها إدارية وبيروقراطية فالقانون لا ينص صراحة على ملكية الأرض بل على منح حق امتياز لحامل هذا الحق والمفوض من طرف الورثاء ككل على حد سواء، هذا ما يجعل من الفلاحين يتخلون عن الاستفادة منه ويلجؤون في غالب الأحيان الى الاعتماد على قدراتهم الذاتية في التمويل في نهاية المطاف الأمر الذي أدى الى انخفاض إنتاجية الهكتار في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى حتى الشقيقة، لأن القدرات الذاتية لـ 70% من الفلاحين ضعيفة جدا ولا تمكنهم من شراء الأسمدة اللازمة لاستصلاح الأراضي وإعادة تهيئتها سنويا، وكذلك لشراء معدات السقي الحديثة سواءا فيما يخص السقي المحوري او السقي المتوازي ... الخ من الأنواع، فانتاجية الهكتار في الجزائر حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن الفاو لا تتعدى 5 قنطار قمح للهكتار فيما يخص هذا المنتج الاستراتيجي، أما في دولة مثل فرنسا فانتاجية الهكتار الواحد تتعدى 30 قنطار، ولك ان تلاحظ الفرق.

إذا فمشكل التسوية العقارية للعقار الفلاحي بقوانين تنظيمية وتشريعات تعديلية، غير كافية في الجزائر، الامر الذي يحتم علينا إعادة صياغة جزء كبير من القوانين لكي تتماشى وطبيعة التمويل الجواري المصغر للمشاريع الفلاحية المصغرة، والتمويل البنكي للمشاريع الفلاحية والزراعية المتوسطة والكبيرة على حد سواء، فاصدار قوانين مباشرة تسوي ملكية الأراضي للفلاحين بشكل مباشر وليس امتياز فقط او حق استفادة محدودة زمنيا ومحدودة قانونيا واداريا، فاعطاء ملكية كاملة وتامة ودائمة ومتواصلة للفلاح سوف تجعل هذا الأخير يخدم أرضه بشكل متفاني هذا من ناحية العمل، ومن ناحية التمويل ستعطي للفلاحا فرصا جديدة وتفتح له آفاقا واسعا للحصول على صيغ مختلفة من صيغ التمويل المتوفرة، ما يساهم في نهاية المطاف في

تطوير المشاريع الفلاحية، من ناحية الإنتاجية وزيادة مردودية الأراضي الفلاحية، التي سيصبح الفلاحون في ظل هاته القوانين المرنة التي يجب ان ترفق باجراءات إدارية بسيطة وسلسة، قادرين على تدعيم انتاجهم بشراء أسمدة مساعدة على زيادة الإنتاجية لاستعمالها بصفة دورية في تحسين وتطوير خصوبة الأراضي الفلاحية التي يملكونها، وكذلك تدعيم هاته المشاريع بطرق حديثة للسقي الذي يعد محور إنتاجية القطاع الزراعي ككل.

3.4. تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي خاصة قطاع البتروكيماويات.

إن تطوير المنتجات التكاملية مع القطاع الزراعي تعني بالأساس لدولة مثل الجزائر وبصفة مباشرة، تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية، لماذا قطاع الصناعات البتروكيماوية بالضبط، وقد يتساءل متسائل حول علاقة هذا بذاك.

إن الأراضي الفلاحية تنضب، فهناك ما يسمى بالنضوب الاقتصادي للموارد، والأرض الفلاحية تنضب اقتصاديا ان لم يتم تجديدها سنويا، عن طريق احيائها وتهيئتها بالأسمدة الزراعية عالية الجودة وعالية التقنية، والاحصائيات تشير الى أن فاتورة استيراد الأسمدة الزراعية في الجزائر تفوق سنويا 970 مليون دولار، وهذا مبلغ ضخم بالنسبة لدولة تمتلك احتياطيات ضخمة من البترول والغاز، الذي يعد أساس الصناعات البتروكيماوية التي هي في الواقع أصل كل تلك الأسمدة الزراعية التي يتم استيرادها من الخارج بفاتورة باهضة تكلف الخزينة سنويا أموال طائلة.

إذا فالتركيز على تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية في الجزائر، ليس امرا ثانويا بل هو أساس تطور الاقتصاد ككل بكل فروعه، ففي النظريات الاقتصادية هناك ما يسمى بنظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، والتي تنص في جوهرها على تخصص البلد المعين في صناعات تكون له فيها ميزة نسبية تفاضلية تميزه عن بلدان أخرى، وهذه الميزة تكون بحسب ما يمتلكه البلد من موارد، والجزائر باعتبارها بلدا غنيا بموارد البترول والغاز، تستطيع تطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية بشكل سريع وسهل، فقط وجود إرادة سياسية لفعل ذلك، كما ان تطوير هذا القطاع سيغني الجزائر عن استيراد الأسمدة الزراعية من الخارج، وبالتالي خفض فاتورة الاستيراد، واستعمال تلك الأموال وتوجيهها إلى تنمية الفروع الزراعية المختلفة والفروع الصناعية والخدماتية الأخرى، لان العلاقة في الاقتصاد هي علاقة ارتباطية تكاملية، ومعروف ان الغاز الجزائري يعد من بين أجود أنواع الغاز في العالم، فيه مكونات تستعمل أساسا لصناعة الأسمدة الكميائية المستعملة في تخصيب وتحسين مردودية الأراضي الزراعية، لهذا فتطوير هذا القطاع مهم للجزائر ليس من حيث انتاج الأسمدة الزراعية فحسب، بل من حيث العوائد المالية الضخمة التي ستدر على الاقتصاد الجزائري من جراء

الاستفادة من هاته الميزة النسبية في تطوير هذا النوع من الصناعات، هذه العوائد المالية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري لتحريك وتطوير مختلف فروعة خاصة القطاع الزراعي.

4.4. تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي

حتى وإن قامت الجزائر بالالتزام بالمحاور الثلاث السابقة الذكر، فإن العنصر الأساسي في كل الاستراتيجيات مهما اختلفت توجهاتها، يبقى العنصر البشري، فدون الاهتمام بتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي لن يتحقق امن غذائي مستدام في الجزائر، مهما كانت الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، فالعنصر البشري هو الخلية الأولية لتكوين هاته الاستراتيجية، فإن كانت هاته الخلية الأولية غير قابلة لتقبل وتبني هاتي الاستراتيجية، سوف يكون مصيرها الفشل بالتأكيد.

إذا فالالتزام بتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي هو امر محوري استراتيجي إن لم نقل مصيري في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر على المدى المتوسط والقصير، وتنمية الموارد البشرية في المجال الزراعي تكون باتباع ثلاث محاور أساسية هي:

أ. الاهتمام بالتكوين الزراعي التقني القاعدي: أي تكوين اللبنة الأساسية في المجال الزراعي من المهندسين والتقنيين الزراعيين الذين لهم المام بالجوانب الفنية لمختلف الاستراتيجيات الزراعية، ويستطيعون التحكم في التكنولوجيات المختلفة التي يتم جلبها من الخارج، او حتى التي تكون مصنوعة محليا، هذا التكوين يكون بتالأكيد على مستوى الجامعة، ومعاهد الفلاحة المنتشرة عبر الوطن، التي يجب إعادة النظر في طرق تسييرها وفي مخرجاتها، وأنشطتها العلمية المختلفة التي يجب أن تتماشى مع متطلبات العصر في المجال الزراعي حتى تكون اللبنة الأساسية ذات كفاءة تقنية وعلمية عالية تساهم في دعم وتطوير القطاع الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

ب. نشر الثقافة الزراعية: تعتبر هاته الخطوة من أهم الخطوات، فمشكلة الجزائر ليست في الإمكانيات المالية ولا في الإمكانيات والموارد الطبيعية والزراعية الأخرى، بل المشكلة في أساسها وجوهرها ثقافية، فثقافة خدمة الأرض ضعيفة في الجزائر، لذلك لاحضنا عبر السنوات الفائتة نسب النزوح الريفي الكبير الذي حصل في الجزائر، حيث بلغت نسب النزوح الريفي حوالي 60% من مجموع سكان الأرياف خلال 20 سنة، وهذا امر خطير على القطاع الزراعي خاصة في دولة تتميز بانتشار الزراعات المنزلية والصغيرة والمتوسطة. فثقافة خدمة الأرض والثقافة الزراعية يجب ان يتم نشرها في أوساط صغار الفلاحين كما في أوساط كبار المستثمرين الفلاحيين، وذلك عن طريق إعادة تهيئة الوعي الوجداني بأهمية الزراعة سواءا من الناحية الدينية وهو الأمر الموجود في تعاليمنا الإسلامية الحنيفة، او من الناحية الحياتية بأهمية النشاط الزراعي للفرد وللجماعة على

حد سواء، ولا يكون ذلك إلا بإعادة النظر حتى في المناهج التربوية على المستوى الجزئي، وكذلك في دور الدولة ككل ودور الاسرة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى المعنية بهذا الأمر.

ج. صقل القدرات الفردية وتطويرها، في المجال الزراعي والفلاحي، فالفلاح او المستثمر الزراعي الذي لا يملك مهارات ولا يتحكم في التكنولوجيات الحديثة في مجال عمله، ستكون انتاجيته حتما ضعيفة الامر الذي سينعكس على إنتاجية الأرض، وبالتالي إنتاجية الدولة ككل، وبالتالي، يجب صقل وتطوير مهارات العاملين في القطاع الفلاحي عن طريق الدورات التدريبية الجوارية، التي من الممكن ان يقوم بها الخبراء في هذا المجال من مهندسيين وتقنيين ساميين، وهنا يبرز دور الوصاية المباشرة على القطاع الفلاحي والمتمثلة في وزارة الفلاحة، الذي يعتبر هذا من بين أهم أدوارها الجوهرية، فهي تستطيع في مدى زمني قصير تسطير وتنفيذ استراتيجية وطنية هدفها صقل وتطوير مهارات وكفاءات العاملين في القطاع الفلاحي عن طريق دورات تدريبية جوارية متواصلة ومتكاملة، حيث يتم من خلالها تحسين القدرات الإنتاجية للعامل الفلاحي، وبالتالي تحسين مردودية الأرض بشكل كبير، الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على تحسين الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في السنوات القليلة الماضية.

خلاصة:

بعد تطرقنا لهذا الموضوع الهام الذي يعنى بكيفية تطوير القطاع الزراعي لتحقيق أمن غذائي مستدام في الجزائر في آفاق السنوات القليلة القادمة، وبعد معرفتنا بالامكانيات الزراعية والمالية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، لكنها بالرغم من ذلك لاتزال تابعة غذائيا للخارج، الامر الذي سببا خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني ككل سواءا من ناحية التبعية الكلية او الجزئية، أو حتى من ناحية التبعية السياسية (لأن التبعية الغذائية تنجر عنها تبعية سياسية لامحالة)، ولم تستطع الجزائر بحكوماتها المتعاقبة منذ السبعينيات من القرن الماضي الخروج من أزمتها وتطوير قطاعها الزراعي بشكل مستدام، الامر الذي أدى بنا على محاولة وضع تصور استراتيجي لكيفية الخروج من هاته الدائرة المفرغة، وهذا التصور يرتكز على أربع محاور أساسية هي:

- التمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية؛
- تطوير المنتجات التكميلية خاصة في قطاع البتروكيماويات؛
- تحسين الناخ التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع الزراعي؛
- تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي.

وهذا الأمر يعد من الأهمية بمكان، بحيث ان الصراع العالمي الآن يتمحور حول تحقيق الامن الغذائي، لان الدولة التي تحقق أمنها الغذائي خاصة في المنتجات الزراعية الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة ...الخ،

تصبح لديها الكثير من المجالات للتحرك بحرية في مختلف الفعاليات الدولية دون تدخل اقتصادي أو سياسي من طرف الدول الأخرى، والعكس صحيح.

الاحالات والمراجع:

1 . Direction Générale des Douanes, Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2016,P3.

2. Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2017, Mai 2017. p51

3. Service Economique Regional, situation economique de l'Algerie ,avril 2016,Ambassade de France en Algerie.

4. مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق : II - قوائم برنامج التمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2016 ، أكتوبر 2016.

5. Abderrazak khadraoui, Eau, Eau et impact environnemental dans le Sahara algérien, Alger, 2007, p44-50.

6. وزارة الموارد المائية الجزائرية، http://www.mre.gov.dz

7. المرجع نفسه.

8. أمال ينون، إستراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011، ص 93.

9. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport sur l'état et l'avenir de , p166.2014, 2012l'environnement

10. Abderrazak khadraoui, eaux et sol en Algérie (gestion et impact sur l'environnement), homma, Alger, 2005, p26.

11. حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2011، ص 83.

12. Ministre délégué chargé du développement rurale, stratégie de développement rural durable; présentation de la stratégie nationale, 31 janvier 2004, p50-52.

13. Ibid, p57.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010، ص1.

15. Présentation de la politique de renouveau agricole et rural an Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, novembre 2010, p1.

16. طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددةدراسة تحليلية لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر، تونس و المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 01، 2011، ص 101.

17. www.wisagri-dz

18. Slimane Bedrani , Algérie : L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Les Monographies du CIHEAM, Edition 2008.

19, United Nations Environnent Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008

20. Omar BESSAOUD, La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006

21. صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر، جانفي 2016 ، ص2